

في إطار توازنهما وعدم استطاعة السلطة الدينية ان تحل محل سلطة الامير ، الى ايجاد نظام سياسي حيث التوتر المستمر (يستهويننا ان نتكلم هنا عن فصل السلطات) يجد حالة من التوازن المستقر . ان التوترات والخلافات الحقيقية التي تجد مرتكزاتها في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية تستخدمها المؤسسة الدينية في مجال العلاقة القائمة على الصراع والتنافس بين السلطتين . وهي لا تتجاوز هذه العوامل بقدر ما تعمل على ادخالها في صلب النظام المؤسسي . العملية هي عملية تطهير . يبدو الصراع بين الجهاز السياسي والجهاز الايديولوجي كعامل اساسي في التنظيم المدني وكأحد محركاته الضابطة .

لكن الامور تبدلت في نهاية القرن التاسع عشر . ومالت العلاقات بين السلطتين الى التحول بسبب التداخل الاقتصادي والسياسي الخارجي في ايران . فالدولة الرازحة تحت الديون ، بدأت تزيد الضغط الضرائبي وتعطي الامتيازات للشركات الاجنبية ، مما ادى الى تصاعد التوتر الداخلي التي ردت عليه السلطة بدعم من القوى الخارجية (روسيا قبل الحرب العالمية الاولى) بتقوية وسائل الاكراه ومحاولة علمنة مؤسسات البلاد ، اي بتهديدها مباشرة او بصورة غير مباشرة للجهاز الايديولوجي المؤلف من هيئة العلماء الشيعة . فضلا عن ذلك ، فان تكثيف التبادل الخارجي واستبدال المنتوجات الداخلية بمواد مستوردة ادت الى تدمير البرجوازية المتوسطة والصغيرة ، «البازار» . وانعكس هذا التدمير في الجهاز الديني المرتبط تقليديا بهاتين الطبقتين . فعدا عن الدور الذي تلعبه هذه الفئات الاجتماعية في تأمين الضرائب الدينية التي تؤلف مداخيل رجال الدين ، هناك القانون ، والاخلاق الاسلامية التي ينادي بها العلماء والتي تشكل الاطار المبني للامور لتحقيق المبادلات . كذلك فان التوتر الذي امتد الى الجماهير الريفيّة من جراء نفاذ حركة السوق ، تردد صداه داخل الجهاز الديني المرتبط بالريف بسبب اصل رجال الدين (اذ ان الاغلبية الكبرى من العلماء من اصل ريفي) وخاصة بسبب وظيفته في الحياة اليومية (ادارة القانون الخاص) وفي النشاطات الانتاجية (حق الماء مثلا) .

ان الرفضية الناشطة جدا التي اشترك بها رجال الدين في نهاية القرن التاسع عشر (قضية امتياز رويتر ، ١٨٦٢) ، (قضية التنبك ، ١٨٩١ / ١٨٩٢) هي متصلة بشكل مباشر او غير مباشر بالانقطاع الحاصل من جراء التدخل الخارجي ، في التوازنات السياسية والاقتصادية الموجودة حتى الآن . كذلك فان التهمة المزدوجة التي كان الجهاز الديني يوجهها دوما ضد السلطة السياسية للملك « القاجار » و « بهلوي » ، هي حول طابعها المستبد وتبعيتها للخارج : ظاهرتان كانتا متكاملتين تاريخيا .

عندما دخل الجهاز الايديولوجي الشيعي ، منذ نهاية القرن التاسع عشر في